

# الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(فبراير 2020)

(النتيرة الشهرية)



الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

المرصد المصري للصحافة والإعلام

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي

تصميم

إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيين للانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يمس الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يمس ذويهم وأسراهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث طبيعة الانتهاك، وتندرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولاشك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم، وعن حقهم في نقل هذه المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين للتذكرة "بأنكم لستم وحدكم، وأنا ندعمكم لنيل حقوقكم"، كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيماناً منا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين، في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا في "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، نُقدم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

## مقدمة

## أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجّدت، أو التي لا تزال متداولة أمام المحاكم، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت عليها، وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم :

**الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** وذلك عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية لهم إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين في المحاكم بشكل دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** من خلال متابعة وسائل الإعلام المختلفة التي تنشر عن قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محاميهم، والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثَمَّ فإنه من خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 إلى 29 فبراير 2020، ثم نقوم بعرض آخر ما تم من تطورات ومستجدات بالقضايا، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضايا، وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

# ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر فبراير.

الأسبوع الأول (1 فبراير : 7 فبراير)

1- رقم القضية: (4295 لسنة 136 ق) مستأنف عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة "العالم اليوم".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قبل إدارة الجريدة. إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين، والعاملين بالجريدة، وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018، حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة. وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

**الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الرابعة مستأنف عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

**التطورات الحادثة في القضية:** في 1 فبراير 2020، قررت الدائرة 55 مستأنف عمال سابقًا (الرابعة حاليًا) تأجيل نظر القضية لجلسة 2 مارس 2020 للإعلان بالترك.

**مجهودات "المرصد" في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفيي "العالم اليوم" منذ بدء الواقعة، وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة، وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة، إلى الاستئناف، وإيداع الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.

2- رقم القضية: (رقم 3166 لسنة 2019) مدني كلى الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة 'اليوم السابع' سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** عملت "صفاء"، محررة صحفية بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من 1 مايو 2013، حتى 8 يونيو 2014، ليتم فصلها تعسفياً، ومن ثم أقامت الدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلى الجيزة 127 لسنة 2015 ضد كلاً من، رئيس مجلس ادارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 26 أكتوبر 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الثاني 'هيئة التأمينات'، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول من الفترة 1 مايو 2013، إلى 8 يونيو 2014، وتم رفع استئناف وتم رفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوى وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة المذكورة، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

**الطلبات:** إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** تم أحاله الدعوى من الدائرة التاسعة مدني كلى الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، إلى الدائرة الأولى كلى عمال المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الابتدائية برقم 92 لسنة 2020.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

**آخر تطورات القضية:** في 2 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى عمال كلى الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الابتدائية، التأجيل لجلسة 1 مارس لإعلان الأول والثاني بالإحالة.

**3- رقم القضية:** (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** محمد أبو زيد.

**المهنة بالتفصيل:** مصور صحفي بجريدة التحرير سابقًا.

**نوع جهة العمل:** جريدة مصرية خاصة.

**الموقف القانوني:** محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 4 يونيو 2018، قامت قوات الأمن بمداخلة منزل 'أبو زيد' في غيابه، وعند علمه بذلك قام باستشارة محامي الجريدة، فأشار عليه بالذهاب إلى قسم الشرطة للاستعلام عن السبب، وفي 7 يونيو 2018 توجه 'أبو زيد' بمفرده إلى قسم شرطة المعصرة للاستعلام، إلا أنه فوجئ بقيام قوات الأمن داخل القسم بالتحفظ عليه واحتجازه دون سند قانوني، لتقطع أخباره، وحاولت عائلته معرفة مكان احتجازه فعلموا انه محتجز بأحد مقرات الأمن الوطني، وأنه سيفرج عنه بعد التحقيق معه، لكنه لم يحدث.

وبتاريخ 24 يونيو 2018، ظهر 'أبو زيد' لأول مرة بناية أمن الدولة العليا، والتي حققت معه دون حضور محامين - على حسب رواية شقيقه - وأمرت بحبسه احتياطيًا 15 يوم على ذمة التحقيقات، وما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى تاريخ نشر التقرير.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بناية أمن الدولة العليا.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 4 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى جنایات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

**4- رقم القضية:** (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** إسلام جمعة.

**المهنة بالتفصيل:** مصور صحفي بجريدة فيتو.

**نوع جهة العمل:** جريدة مصرية خاصة.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 29 يونيو 2018، قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" من منزله الكائن بمحافظة الجيزة، وبتاريخ 7 أغسطس 2018 ظهر "جمعة" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق دون حضور محاميه، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة، مع المحامي الأصيل للصحفي، والحضور مع "جمعة" منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 4 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى جنایات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تجديد حبسه 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

5- رقم القضية: (1250 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: عبد الرحمن ياسين.

المهنة بالتفصيل: مراسل بقناة النهار.

نوع جهة العمل: قناة مصرية خاصة.

**الموقف القانوني للصحفي:** تم إخلاء سبيله بتدابير احترازية.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 31 يونيو 2019 تم إلقاء القبض على "ياسين" أثناء خروجه من مبنى قناة النهار بمدينة الإنتاج الإعلامي، وظل محتجزاً بأحد مقرات الأمن الوطني وهو معصوب الأعين ومقيّد اليدين، حتى ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 18 أغسطس 2019، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وبجلسة الثلاثاء الموافق 4 فبراير 2020، المنعقدة بمحكمة الجنايات، قررت الدائرة الثانية إخلاء سبيله بتدابير احترازية، وتم ترحيله لقسم الشرطة لاستكمال إجراءات الإفراج عنه، إلا أنه ظل محتجز لمدة 15 يوماً بالقسم، فذهب شقيقه للاستعلام عنه فأنكر القسم وجوده، ومؤخراً تم إخلاء سبيله بتدابير احترازية.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** نيابة أمن الدولة العليا منعقدة في غرفة مشورة.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 4 فبراير 2020، قررت الدائرة الثانية جنايات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة إخلاء سبيله بتدابير احترازية.

6- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 4 فبراير 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل، ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 15 فبراير 2018 وخضع للتحقيق، ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه بتاريخ 21 فبراير 2018 وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 11 فبراير 2020، قررت الدائرة الثالثة (ب) جنایات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تجديد حبسه 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

**7- رقم القضية:** (رقم 1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.  
**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** هي مجدي عبد المجيد محمد.  
**المهنة بالتفصيل:** معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية, ببرنامج جو تيوب, بالتليفزيون العربي.

**نوع جهة العمل:** قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ الاثنين 30 سبتمبر 2019 تم القبض على الصحفية من منزلها الكائن بمركز ملوي, محافظة المنيا, وظلت الصحفية رهن الاختفاء القسري بمكان غير معلوم بمحافظة المنيا لمدة 35 يوم. في اليوم السادس والثلاثون للقبض عليها, ظهرت الصحفية لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وتم التحقيق معها على ذمة القضية 1480 لسنة 2019, وقررت النيابة حبسها لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات, وحددت النيابة للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019, وتم إيداعها بسجن القناطر نساء. وبالرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة, وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر, إلا أن الصحفية لم تحضر من حبسها في هذا اليوم, وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية, بث ونشر أخبار كاذبة, استخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية لبث ونشر هذه الأخبار, ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 12 فبراير 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبسها 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**8- رقم القضية:** (رقم 1966 لسنة 2018) كلي عمال الجيزة.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** دينا حسين.

**المهنة بالتفصيل:** محررة بجريدة العالم اليوم.

**نوع جهة العمل:** جريدة مصرية خاصة.

**تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفياً، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصل تعسفي من قبل إدارة الجريدة. حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

**الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الثانية عمال كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

**مجهودات 'المرصد' في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

**آخر تطورات القضية:** قي 12 فبراير 2020 أصدر مكتب خبراء جنوب الجيزة قراراً بتأجيل نظر الدعوى إلى جلسة 2 مارس 2020 لإستكمال مناقشة تقرير الخبراء.

9- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز ودنان.

المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع هاف بوست عربي.

نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة شديد الحراسة (العقرب).

تفاصيل القضية: بتاريخ 16 فبراير 2018، أُلقي القبض على "ودنان" من محيط منطقة المنيب، بعد توقيف سيارة كان يستقلها بصحبة أفراد من عائلته، وذلك بعد إجراءه لحوار صحفي مع المستشار هشام جنيحة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، نُشر بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018، وبتاريخ 20 فبراير 2018 تم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة، وخضع للتحقيق، ثم استكملت معه النيابة التحقيقات بتاريخ 21 فبراير 2019، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الإضرار لجماعة أسست علي خلاف أحكام القانون والدستور، بث ونشر أخبار كاذبة. الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

مجهودات 'المرصد' في القضية: يقوم محامي 'المرصد' بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. آخر تطورات القضية: في 18 فبراير 2020 قررت الدائرة الثانية جنایات إرهاب المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برئاسة المستشار معتز خفاجي تجديد أمر حبس الصحفي 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

**10- رقم القضية:** (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** يسري مصطفى.

**المهنة بالتفصيل:** محرر بموقع صحيفة تواصل الالكترونية السعودية، والمندوب الاعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقاً.

**نوع جهة العمل:** موقع أجنبي خاص .

**الموقف القانوني للصحفي:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (طرة سابقاً).

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 16 ابريل 2019 قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على "يسري" من مطار القاهرة، أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة السعودية، وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 3 يوليو 2019 وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان"، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الإنضمام لجماعة أسست علي خلاف أحكام القانون والدستور، بث ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** يقوم محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. **آخر تطورات القضية:** في 18 فبراير 2020 قررت الدائرة الثانية جنابات إرهاب المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برئاسة المستشار معتز خفاجي تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

**11- رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة:** إسلام مصدق.

**المهنة بالتفصيل:** صحفي فيديو في "سي بي سي".

**نوع جهة العمل:** قناة مصرية خاصة.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** في فجر يوم 25 سبتمبر 2019، ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي من منزله الكائن بمنطقة حدائق الأهرام، وبتاريخ 30 سبتمبر 2019 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** يقوم محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. **آخر تطورات القضية:** في 18 فبراير 2020 قررت الدائرة الثانية جنابات إرهاب المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة برئاسة المستشار معتز خفاجي تجديد أمر حبس الصحفي 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

**12-رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** مصطفى الخطيب.

**المهنة بالتفصيل:** مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".

**نوع جهة العمل:** وكالة أنباء أجنبية خاصة.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة.

**تفاصيل القضية:** في مساء السبت 12 أكتوبر 2019, تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة, وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات نيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي بجلسة التجديد, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.

**آخر تطورات القضية:** في 19 فبراير 2020 قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

13- رقم القضية: (رقم 3793 لسنة 2019) عمال كلي.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: عمرو الكاشف.

المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

نوع جهة العمل: صحيفة قومية .

**تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بدعوى مقامة ضده بعرض أمر فصله على المحكمة العمالية، حيث انه كان يعمل في الجريدة بعقد عمل اعتباراً من 1 فبراير 2010 وحتى 29 يونيو 2011، بوظيفة محرر صحفي وعين بصفة دائمة اعتباراً من 30 يونيو 2011، براتب شهري 270 جنيه.

قدمت جهة العمل شكوى إلى مكتب العمل بمنطقة عابدين في 18 نوفمبر 2011، رقم 194، ضد الصحفي وذلك لتغيبه عن العمل بدون مبرر مشروع من تاريخ 21 أكتوبر 2019، جدير بالذكر أن الصحفي كان مقيد الحرية من تاريخ 21 أكتوبر 2019، وحتى 4 يناير 2020 على ذمة القضية رقم 18303 لسنة 2019 جنح شبين الكوم.

**الطلبات:** رفض الدعوى المقامة ضد الصحفي، والمطالبة ومستحقاته المالية والتعويض المدني عن الضرر المادي والأدبي.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

**آخر تطورات القضية:** في 23 فبراير 2020، قررت الدائرة 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية، التأجيل لجلسة 22 مارس للإعلان بالتدخل الانضمامي من قبل نقابة الصحفيين والإعلان بتعديل الطلبات بناءً على طلب المدعي.

14- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد شاكر.

المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.

نوع جهة العمل: جريدة قومية.

**الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

**تفاصيل القضية:** في فجر الخميس 28 نوفمبر 2019 تم إلقاء القبض على "شاكر" من منزله في

طوخ بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا،

وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ

بشأنها قراراً بعد.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** متابعة القضية إعلامياً وعلى مواقع الانترنت.

**آخر تطورات القضية:** في 24 فبراير 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي 15

يوماً على ذمة التحقيقات.

15- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: عادل صبري.

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير 'موقع مصر العربية'.

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

**الموقف القانوني:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع مصر العربية، الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي، وتشميع مقر الموقع واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي، ووجهت له النيابة العامة الاتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص وقررت النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني. في صباح اليوم التالي، 5 أبريل 2018 وردت تحريات الأمن الوطني، والتي سطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية، من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، والتحريض على التظاهر، كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلامياً بـ"الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين"، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10000 جنيه مصري على ذمة القضية الأولى. وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، على ذمة قضية أخرى رقم 441 لسنة 2018، وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات"، وقررت حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** حضر محامي من المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه، ومثل محامي المؤسسة بكل جلسات التجديد السابقة بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي. وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقاً للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه، من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 25 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس عادل صبري 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

16- رقم القضية: (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.

المهنة بالتفصيل: محرر رياضي "بموقع بطولات".

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

**الموقف القانوني:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف بطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** في تمام الساعة الثالثة عصر يوم 28 يونيو 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعايط، وبتاريخ 14 يوليو 2018 ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وبتاريخ 27 نوفمبر 2018 تم استكمال التحقيقات معه، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس، وقدم محامي المرصد الأرشيف الصحفي الخاص به، والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم، وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة بأن المتهم هو صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط، وأن آخر خبر قام بتحريره بتاريخ 27 يونيو 2018 - أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبراً رياضياً لا يمكن أن يمثل خطراً على الأمن والسلام العام.

**آخر تطورات القضية:** في 25 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى جنابات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

17- رقم القضية: (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسين الحسيني .

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي.

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

**الموقف القانوني:** محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

**تفاصيل القضية:** على حسب رواية الصحفي: تم التحقيق معه بخصوص، 3 تقارير صحفية اجتماعية قام بتصويرها بالاتفاق مع أحمد السخاوي، وذلك لتقديمها للتلفزيون العربي، وعمله مع موقع "المصريون"، وتواصله مع شخص من مؤسسة إعلامية بالخارج (يرجح أنها في تركيا) والذي طلب منه العمل معه، إلا أن الحسيني رفض.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس.

**آخر تطورات القضية:** في 25 فبراير 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس حسين الحسيني 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

**18- رقم القضية:** (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

**اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** محمود حسين جمعة.

**المهنة بالتفصيل:** مدير مراسلي 'مكتب الجزيرة بالقاهرة' سابقًا.

**نوع جهة العمل:** قناة إخبارية أجنبية.

**الموقف القانوني:** الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

**تفاصيل القضية:** بتاريخ 21 ديسمبر 2016, كان قد تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة, وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, حيث وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019 باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, وانتقل الصحفي من السجن المودع به لقسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 25 مايو 2019 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019 والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي منذ قرابة الثلاثة أعوام.

**التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

**مجهودات المؤسسة في القضية:** قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

**آخر تطورات القضية:** في 25 فبراير 2020, قررت الدائرة الخامسة جنایات إرهاب والمنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, تجديد حبس محمود حسين 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

19- رقم القضية: (215 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مصطفى دياب.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

**تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفياً من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019، وحين توجه لمقر الجريدة للحصول علي مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول ولذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة وتقديم شكوي في مكتب العمل، وشكوي في التأمينات، وحين تعذر مكتب العمل للوصول إلي تسوية ودية تم إحالة الدعوي للمحكمة العمالية المختصة، وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

**الطلبات:** أصلياً حيز الدعوي للحكم واحتياطياً إحالة الدعوي للتحقيق.

**الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

**آخر تطورات القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، إذ قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

**آخر تطورات القضية:** في 26 فبراير 2020، قررت الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، التأجيل لجلسة 11 مارس للإعلان لطلب المدعي عليه ( الممثل القانوني لجريدة الفجر).

## ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية:

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة، قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 63.1% من إجمالي القضايا بواقع 12 قضية، وبالمرتبة الثانية نجد قضايا الفصل التعسفي حيث بلغت نسبتها 15.7% بواقع 3 قضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت قضية الاتهام بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار كاذبة بنسبة حوالي 10.5% بواقع قضيتين من إجمالي القضايا، والمرتبة الرابعة ضمت قضية احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي، وقضية عرض أمر الفصل بنسبة 5.2% لكل منهما بواقع قضية لكل واحدة من إجمالي القضايا.



شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع القضية

## رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

جاءت بالمرتبة الأولى دوائر جنایات الإرهاب والتي نظرت 11 قضية بنسبة 57.8% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية دوائر العمال والتي نظرت 4 قضايا بنسبة حوالي 21% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثالثة نيابة أمن الدولة العليا والتي نظرت 3 قضايا بنسبة 15.7% من إجمالي القضايا، ثم تليها في المرتبة الرابعة خبراء وزارة العدل والتي نظرت قضية بنسبة حوالي 6.25% من إجمالي القضايا، وخبراء وزارة العدل قضية واحدة بنسبة 5.2% من عدد القضايا المنظورة.

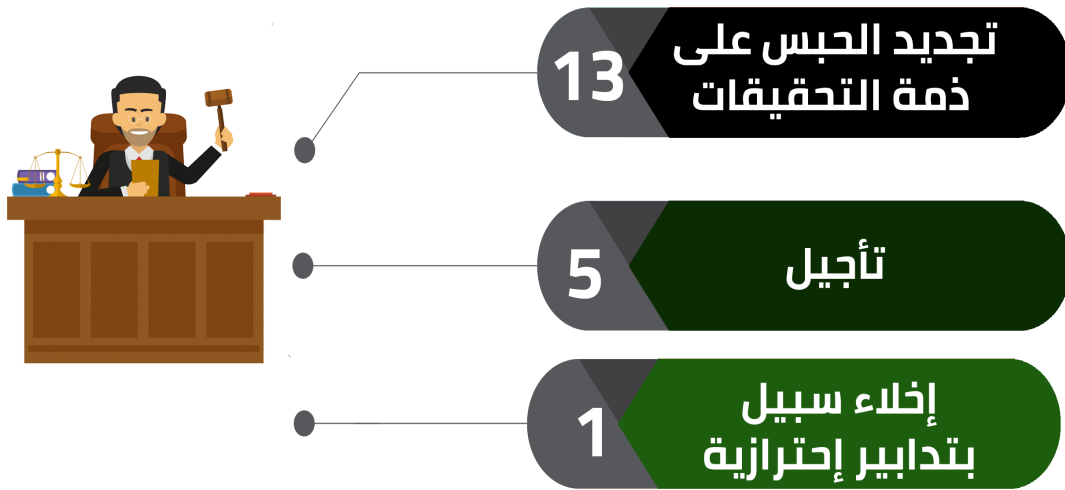


شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

## خامسًا: تصنيف القضايا ووفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

جاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 13 قرار بنسبة 68.4% من إجمالي القضايا، وجاءت قرارات التأجيل في المرتبة التالية بواقع 5 قرارات وذلك بنسبة 26.3% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثالثة جاء قرار إخلاء السبيل بتدابير إحترازية بواقع قرار واحد بنسبة 5.2% .

ختامًا، يشير المرصد المصري للصحافة والإعلام إلى أن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر فبراير 2020، ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ووفقًا للأحكام والقرارات الصادرة



المرصد المصري للصحافة والاعلام  
Egyptian Observatory for Journalism and Media

## “المرصد المصري للصحافة والاعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والاعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والاعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والاعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

## رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والاعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.